Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (2): 465-483
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.2.28

Tikrit Journal of Administrative And Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The impact of monetary policy on the profitability of commercial banks in Iraq a selected sample for the period (2006-2020)

Researcher: Krar Jafar Abbas
College of Administration and Economics
Tikrit University
krar1995820@gmail.com

Assist. Prof. Hamid Hasan Khalaf
College of Administration and Economics
Tikrit University
hameed.h.k@tu.edu.iq

Abstract:

The study aims to clarify monetary policy and its tools and the nature of its work and to identify the profitability in commercial banks. To know the impact exercised by the monetary authority by taking measures and measures represented in its indirect tools (discount rate, legal cash reserve, open market operations), direct movement of banking indicators and lack of the stability of their profitability, and the study sample. A number of Iraqi private banks were selected, namely (The National Bank of Iraq, the Iraqi Investment Bank, the Ashur International Bank), and these banks will be dealt with separately, their financial indicators analyzed and their financial position. The researchers also relied on the deductive approach and the analytical method that shows the impact that monetary policy exerts through its indirect tools on banking profitability and the extent of its impact on the performance of commercial banks operating in the Iraqi banking sector. One of the most important conclusions reached by researchers during the study is that the highest rate of return on the ownership right achieved in the National Bank of Iraq amounted to (28.6%) compared to the highest percentage achieved in the Ashur Bank and the Iraqi investment by (16% and 14.2%), respectively. This gives the National Bank of Iraq an advantage in attracting customers because of the profits that customers obtain as a result of depositing their money in the bank. The study concluded with a set of recommendations, including: The need for monetary policy and the Central Bank to pay attention to revitalizing the banking sector, and expanding it to serve building an integrated banking infrastructure that keeps pace with the most important developments in the global banking system.

Keywords: Monetary policy, commercial banks, banking profitability.

أثر السياسة النقدية على ربحية المصارف التجارية في العراق – عينة مختارة للمدة (2006 -2020)

الباحث: كرار جعفر عباس التميمي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

أ. م. حميد حسن خلف الجبوري
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص:

تهدف الدراسة الى توضيح السياسة النقدية وادواتها وطبيعة عملها والتعرف على الربحية في المصارف التجارية، ومعرفة الاثر الذي تمارسه السلطة النقدية عن طريق اتخاذ الاجراءات

والتدابير المتمثلة في أدواتها غير المباشرة (سعر اعادة الخصم، الاحتياطي النقدي القانوني، عمليات السوق المفتوحة) والمباشرة حركة المؤشرات المصرفية وعدم استقرار ربحيتها، وعينة الدراسة فقد تم اختيار عدد من المصارف الاهلية العراقية وهي (مصرف الاهلي العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف اشور الدولي)، وسيتم تناول هذه المصارف كلاً على حدا وتحليل مؤشراتها المالية وبيان مركزها المالي. كما واعتمد الباحثان على المنهج الاستنباطي والاسلوب التحليلي الذي يوضح التأثير الذي تمارسه السياسة النقدية من خلال ادواتها غير المباشرة على الربحية المصرفية ومدى تأثيرها على اداء المصارف التجارية العاملة في القطاع المصرفي العراقي، ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثين خلال الدراسة تتمثل بان اعلى نسبة عائد على حق الملكية تحققت في مصرف الاهلي العراقي بلغت (28.6%) مقارنة بأعلى نسبة تحققت في مصرف اشور والاستثمار العراقي بنسبة (16% و14.2%) على التوالي، هذا يعطي مصرف الاهلي العراقي افضلية في جذب العملاء بسبب الارباح التي يحصل عليها العملاء نتيجة ايداع اموالهم في المصرف، واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: ضرورة قيام السياسة النقدية والبنك المركزي بالاهتمام في تنشيط القطاع المصرفي، وتوسيعه بما يخدم بناء بنية تحتية مصرفية متكاملة تواكب اهم التطورات التي تطرأ على النظام المصرفي العالمي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، المصارف التجارية، الربحية المصرفية.

المقدمة

تعد السياسة النقدية جزءاً اساسيا من السياسات الاقتصادية العامة للدولة التي يمكن من خلالها تحقيق الاهداف الاقتصادية للدولة والتأثير بالنشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك تباينت أهميتها تبعاً لأهداف سياسة الاقتصاد الكلي، ومدى تأثيرها وتوجيهها على عمل المصارف، بما في ذلك المصارف التجارية، التي يتحقق دورها وأهدافها من خلال تأثيرها على الربحية لتلك المصارف. ونظرا للأهمية الكبيرة والمميزة للربحية المصرفية والمكانة المهمة للمصارف في الساحة الاقتصادية من خلال دورها الفريد في توفير الموارد، ولأنها تمثل أهمية كبيرة للمؤسسات، خاصة في الفترة الحالية بسبب التغيرات الكبيرة التي يشهدها العالم وإفلاس العديد من المؤسسات الكبيرة، حيث تهدف الربحية في المصارف التجارية إلى قياس الكفاءة التي تستخدم بها الموارد المتاحة لها، وتختلف الربحية المصرفية من مصرف لآخر حسب حجم ونوع المصرف والعملاء، حيث يركز المودعون على السيولة بينما يركز المساهمون على الربحية.

لتحقيق اهداف البحث تم تقسيمه الى مبحثين تضمن المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة النقدية والربحية المصرفية بينما الثاني: تحليل واقع السياسة النقدية وأثرها على ربحية المصارف التجارية في العراق واخيراً الاستنتاجات والتوصيات.

مشكلة الدراسة: هناك عدم كفاءة في استخدام ادوات السياسة النقدية المطبقة على السيولة في المصارف التجارية في العراق اذ لم تتمكن من تحقيق اهدافها بالشكل المطلوب وقد انعكس ذلك على التغير في حركة المؤشرات المصرفية وعدم استقرار ربحيتها، مما ينعكس على طبيعة الاستثمار في الاقتصاد القومي ويصبح من الصعوبة تحقيق الاهداف المنوطة بالمصارف التجارية وتوجيه المدخرات الى عملية التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي، وسوف تبحث الدراسة هل للسياسة النقدية وادواتها غير المباشرة تأثير ايجابي على عمل المصارف التجارية العاملة في الجهاز المصرفي العراقي.

هدف الدراسة: الهدف من الدراسة هو معرفة مستوى السياسة النقدية وأدواتها المختلفة خلال الفترة (2006-2020) ومستوى السيولة في المصارف التجارية في العراق، وكذلك معرفة حجم التأثير الذي تمارسه السياسة النقدية في الربحية المصرفية للمصارف (عينة الدراسة) خلال مدة الدراسة.

اهمية الدراسة: معرفة الاثر الذي تمارسه السلطة النقدية عن طريق اتخاذ الاجراءات والتدابير المتمثلة في أدواتها غير المباشرة والمباشرة لتوجيه عمل المصارف التجارية والرقابة عليها وتجنب حدوث مخاطر وازمات والتأثير على ربحيتها، باعتبارها خطر يهدد عمل المصارف، والوصول الى أفضل الحلول والمعالجات عن طريق استخدام ادوات السياسة النقدية المناسبة للوصول الى الهدف النهائي المتمثل في الوصول الى مستوى عال من الربحية في المصارف التجارية.

فرضيات الدراسة: من خلال العرض السابق والتساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1. هل هناك علاقة أثر طردية لسياسة سعر اعادة الخصم على اداء المصارف التجارية؟
2. 2- هل هناك علاقة أثر طردية لنسبة الاحتياطي النقدي القانوني على اداء المصارف التجارية؟
3. 3- هل هناك علاقة أثر طردية لعمليات السوق المفتوحة على المصارف التجارية؟

المبحث الاول: الإطار النظري للسياسة النقدية والربحية المصرفية

اولاً. مفهوم السياسة النقدية: مصطلح السياسة النقدية ظهر لأول مرة في الأدبيات الاقتصادية في بداية القرن التاسع عشر، وتطورت في القرن العشرين حيث اتخذ أبعادًا أوسع وأهمية أكبر في معالجة المشكلات الاقتصادية التي تسببها الدورات الاقتصادية المتكررة، وبالتالي أصبحت جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية العامة (Holm, 2021: 29).

وتعد السياسة النقدية، إلى جانب السياسات الأخرى كالسياسة التجارية والسياسة المالية وسياسة الأسعار، جزءاً لا يتجزأ من السياسات الاقتصادية العامة التي تنتهجها الدولة للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على الاستثمار والأسعار والإنتاج والدخل، (الدعمي، 2010، 24)، وقد عرّف كينت (kent) السياسة النقدية على أنها مجموعة من الأساليب التي تستخدمها الإدارة النقدية للتحكم في المعروض النقدي من أجل تحقيق هدف اقتصادي محدد، مثل هدف التوظيف الكامل. (حداد وهذلول، 2008: 183)، كما عرفها (Einzig) بأنها "جميع الإجراءات والقرارات النقدية وغير النقدية التي تؤثر على النظام النقدي، (الدوري والسامرائي، 2013، 185).

وخلاصة القول، يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها مجموعة من القواعد والإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية بهدف اقتصادي يضمن التوازن والاستقرار النقدي من خلال التحكم في المعروض النقدي.

ثانياً. اهداف السياسة النقدية: عندما يواجه بلد ما احتمال تنفيذ تدابير السياسة النقدية، يجب أن يفكر فيما إذا كانت هذه السياسات ستؤثر على التضخم فقط، أو انها ستؤثر أيضًا على الإنتاج الوطني، والبطالة، وسعر الصرف، وسعر الفائدة، وعلى الرغم من صعوبة فهم الأسباب المنطقية وراء تبني سياسة نقدية معينة، الا إن المتخصصين والمهتمين الذين يدرسون القرارات عادة ما يضعون أيديهم على الحقيقة، وهي أن البنك المركزي يحاول في النهاية الحفاظ على نزاهة المؤسسات المالية ومكافحة التضخم وحماية سعر الصرف والحد من الأسعار (Holm, 2021: 35)،

ويتم استخدام السياسة النقدية وأدواتها لتحقيق أهداف محددة، حيث يتفق معظم الاقتصاديين على أن أهداف السياسة النقدية العامة هي ما يلي:

1. **استقرار مستوى الاسعار (Price level stability):** تهدف السياسة النقدية إلى محاربة التغيرات في مستوى الاسعار واتجاهها نحو (الحفاظ على مستوى التضخم)، وذلك لان ارتفاع الاسعار سوف يؤدي الى انخفاض قيمة النقود، معنى ذلك تدهور وتراجع القوة الشرائية للنقود، والذي يؤدي الى اثار سلبية على مستوى توزيع الدخول والثروات وتوجيه الموارد الاقتصادية نحو الانتاجية المختلفة. إذ ان ارتفاع مستوى الاسعار يحقق نفعا للمدينين على حساب الدائنين وذلك بسبب عدم تكيف اسعار الفائدة مع الارتفاع الحاصل في مستويات الاسعار، مما يؤثر على اعادة توزيع الدخل والثروة بين الدائن والمدين (العبيدي، 2009: 4).
2. **تحقيق مستوى مرتفع من الاستخدام (Achieving a high level of usability):** يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية في زيادة فرص العمل، والهدف هو أن تلتزم السلطة النقدية بالحفاظ على النشاط الاقتصادي عند مستوى عالٍ من استخدام الموارد الطبيعية والبشرية (الدليمي، 1990: 586)، حيث تعمل السياسة النقدية على رفع حجم الطلب الكلي إلى مستوى الاستخدام اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة، فهي تعمل للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي وتجنب البطالة، والحد من آثارها الضارة على النشاط الاقتصادي (حبي، 2013: 33).
3. **تشجيع النمو الاقتصادي (Encouraging economic growth):** مما لا شك فيه ان النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية، ومبدأ النمو هو الاستثمار والحركة المستمرة لطاقات الإنتاج، مما يعني تنشيط الطلب الكلي من خلال سياسة نقدية توسعية وزيادة النمو الاقتصادي مع الحفاظ على معدلات تضخم معتدلة، وتؤثر هذه السياسة على أحد أهم محاور النمو الاقتصادي وهو الاستثمار، حيث إنه لا يعني فقط معدل استثمار أعلى، والمزيد من رأس المال لكل عامل، ولكن أيضًا طريقة مهمة يحدث بها التقدم التكنولوجي طالما يتم تجسيد الابتكارات في كثير من الأحيان بمعدلات جيدة، ويكون اختراع آلة جديدة عديم الفائدة من حيث زيادة الإنتاجية ما لم تقوم الشركات بتركيبها(حبي، 2013: 32).
4. **تحسين ميزان المدفوعات (Improving balance of payments):** ميزان المدفوعات هو حساب أو سجل لجميع المجموعات والمفاوضات المتعلقة بالقيمة المالية لجميع المعاملات التي تحدث بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة معينة.

   إن تحقيق التوازن الخارجي هو هدف مهم من أهداف السياسة النقدية لأنه يمكننا الحكم على فعالية السياسة النقدية في تحقيق هذا الهدف من خلال تحسين وضع ميزان المدفوعات من جهة وتحقيق استقرار سعر الصرف من جهة أخرى. (الجنابي، 2014: 269).
5. **العمل على استقرار اسعار الصرف (Stabilizing exchange rates):** سعر الصرف هو نسبة مبادلة عملة بلد ما إلى وحدات من عملة بلد آخر، أو هو عدد وحدات العملة المحلية التي تعادل أو تقابل وحدة نقدية أجنبية واحدة، أو العكس (المعالي واخرون، 2018: 165).

ثالثاً. ربحية المصارف التجارية Profitability Of Commercial Banks: يعتبر تحقيق الارباح من الاهداف المهمة والرئيسية التي تسعى اليها جميع المصارف التجارية، شأنها في ذلك شأن الوحدات الاقتصادية الأخرى، اذ يعد عامل اساسي لبقائها واستمرارها، وكذلك يعتبر المطلب الرئيس للمساهمين والمودعين والمقترضين والعملاء والادارة والجهات

الرقابية (ابو زعيتر، 2006: 68). اذ تعد الربحية مؤشرا مؤشراً واضحا في السوق المصرفية وتعبر عن الوضع التنافسي وجودة ادارته وقدرته على تحمل الخاطر وزيادة رأس ماله (راضي، 2018: 446). وتعمل المصارف التجارية على تحقيق هدفها من الربحية من خلال قرارين هما (طقطق واخرون، 2020: 29):

1. قرار الاستثمار: ويقصد بها مجموعة من القرارات التي تتعلق بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لاقتناء مختلف انواع الموجودات لديها.
2. قرار التمويل: ويقصد بها تلك القرارات المتعلقة بكيفية اظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الموارد اللازمة والكافية للمصارف التجارية.

المبحث الثاني: تحليل واقع السياسة النقدية وأثرها على ربحية المصارف التجارية في العراق

سوف نبحث في هذ المبحث واقع السياسة النقدية في العراق واتجاهاتها وتحليل واقع اداء المصارف التجارية عينة الدراسة وبيان مدى تأثير السياسة النقدية على ربحية هذه المصارف.

اولاً. السياسة النقدية في العراق: اتسمت السياسة النقدية في العراق قبل عام 2003 بارتباطها الوثيق بالسياسة المالية وبالقرار السياسي بحكم ان البنك المركزي كان يعتبر مؤسسة نقدية تابعة للدولة قانونيا واداريا، (البكري، 2020: 122). لكن في العقود الأخيرة منحت معظم الدول حول العالم بنوكها المركزية صفة الاستقلالية، وكان العراق من الدول التي منحت البنك المركزي وضع الاستقلال بعد عام 2003 من أجل تعزيز الأداء الاقتصادي على المدى الطويل، وان صفة الاستقلالية التي نص عليها القانون الخاص بالبنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 تنص على تحقيق اهداف البنك في التصدي للتضخم والحفاظ على استقرار سعر الصرف، والسيطرة على مناسيب السيولة، والمساهمة في الحفاظ على مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي، والحفاظ على استقرار النظام المصرفي العراقي. وتحقيق هذه الاهداف يتطلب عدم تدخل الحكومة والسياسة المالية في عمل السياسة النقدية واستقلالها التام عن التدخل الحكومي، بشرط ان يكون عملها على درجة عالية من الشفافية والمصداقية امام السلطة التنفيذية والتشريعية والجمهور، (الفهداوي، 2020: 53)، وكان لهذا القانون مساهمة جوهرية في دعم اقتصاد السوق عن طريق تأكيده على ضرورة الاعتماد على الادوات النقدية غير المباشرة وتحجيم الاعتماد في هذه المرحلة على الادوات النقدية المباشرة، وكانت المواد (26، 28، 29، 30) من الباب السادس الخاص بالوظائف النقدية قد اشارت الى لجوء البنك المركزي للتأثير وضبط الاوضاع النقدية الى الادوات غير المباشرة من اجل تنفيذ السياسة النقدية،(البكري، 2020، 121)

ثانيا: تحليل ادوات السياسة النقدية في العراق للمدة (2006- 2020):

1. **سعر اعادة الخصم: Re-discount price**: يعد سعر اعادة الخصم من أقدم الادوات التي استخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف الى سوق النقد ويقصد به سعر الفائدة الذي يخصم به البنك المركزي الاوراق المالية التي تقوم المصارف التجارية بخصمها لديه بهدف الحصول على احتياطيات نقدية من اجل تمويل عملياتها في منح الائتمان للأفراد والمؤسسات، (الشيباني، 2018: 170).

وقد اعتمد البنك المركزي العراقي في 2004/3/1 سياسة نقدية جديدة، اذ قام بتحرير اسعار الفائدة بعد الحصول على الاستقلالية عن السياسة المالية واتباع سياسة السوق، اي ترك

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (2): 465-483
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.2.28

اسعار الفائدة للمصارف لتحديدها على اساس الكفاءة وحدود المنافسة فيما بينها. لقد ساهم هذا الاجراء من قبل البنك المركزي في تخفيض اسعار الفائدة على الودائع والائتمان وابقاءه سعرا تأشيريآ يتم من خلاله تحديد الاسعار في الاسواق الاولية والثانوية للسوق النقدية، واسعار الفائدة على القروض التي يقوم بمنحها بوصفه الملجأ الاخير للإقراض، (الفهداوي، 2020: 55). والجدول رقم (1) يوضح اتجاهات سعر إعادة الخصم في العراق وكما يأتي.

الجدول (1): سعر اعادة الخصم في العراق للمدة (2006- 2020)

السنوات	سعر اعادة الخصم%
2006	16
2007	20
2008	16.75
2009	8.83
2010	6.25
2011	6
2012	6
2013	6
2014	6
2015	6
2016	4.33
2017	4
2018	4
2019	4
2020	4

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث للمدة (2006- 2020)

والشكل رقم (1) يوضح اتجاهات سعر اعادة الخصم في العراق خلال مدة الدراسة.

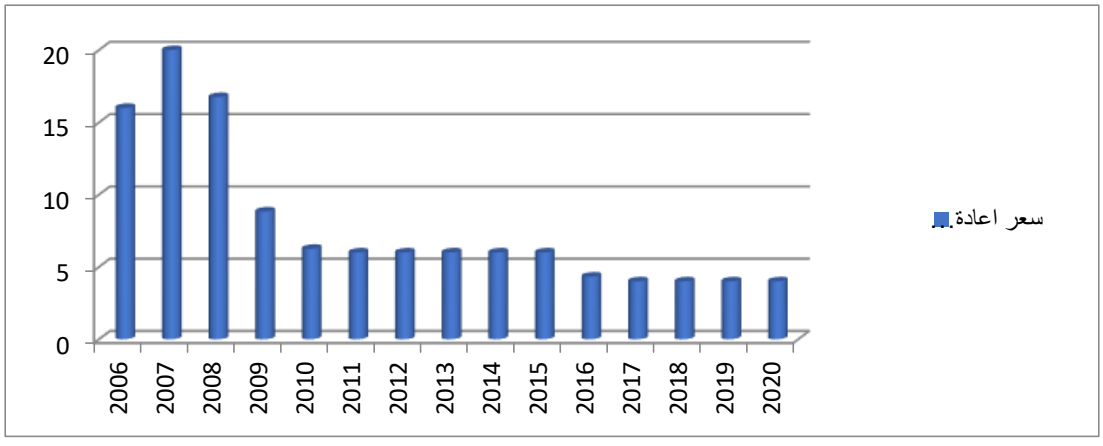

الشكل (1): تطور سعر اعادة الخصم في العراق للمدة (2006- 2020).

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول (1).

يتضح من الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) تطور سعر اعادة الخصم في العراق للمدة (2006-2020)، إذ يلاحظ ان سعر سياسة إعادة الخصم طرأ علية تغيير عما كان عليه في سابق عهده قبل الاستقلالية نتيجة قيام البنك المركزي ببعض التعديلات عليه ليصبح (16%) في عام 2006، ثم عملت السياسة النقدية بعد ذلك على رفع سعر اعادة الخصم ليصل الى (20%) عام 2007، ومن البديهي بأن البنك المركزي قد اتبع سياسة نقدية انكماشية تقييدية من اجل تحقيق هدف تخفيض معدلات التضخم والسيطرة عليها، وفي المقابل تعمل المصارف التجارية على زيادة سعر الخصم (اي الفائدة) على الاوراق المالية والتجارية المقدمة التي يقدمها الافراد المشروعات والمؤسسات المالية، مما يؤدي ذلك الى سحب كمية كبيرة من النقود المتداولة في السوق النقدي، لكن البنك المركزي عاود الى خفض سعر اعادة الخصم ليبلغ (16.75%) في عام 2008، وفي هذا الاطار فان البنك المركزي قد اتبع سياسة نقدية توسعية بعد ان نجح في تخفيض معدلات التضخم.

وتماشيا مع ما تم ذكره قد استمرت السلطة النقدية في تخفيض معدل سعر الخصم حيث بلغ ما نسبته (8.83%) في عام 2009، ليصل الى (6.25%) في عام 2010، ليستقر عند (6%) للأعوام من (2011- 2015) نتيجة الاوضاع غير المستقرة نسبيا التي شهدها العراق في تلك الفترة ولتحفيز المصارف التجارية على زيادة عملياتها المصرفية، لتحقق الاستقرار ورفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تحفيز النشاط الائتماني بهدف تمويل المشروعات التنموية، واستمر البنك المركزي في اتباع سياسة نقدية توسعية ولاسيما استمراره في تخفيض سعر الخصم ليبلغ (4.33) في عام 2016، وواصل التخفيض ليستقر عند (4%) للأعوام (2017- 2020).

2. **عمليات السوق المفتوحة: Open market operations:** تعد عمليات السوق المفتوحة من الادوات المهمة التي لجأ اليها البنك المركزي بعد عام 2003 لتحقيق اهدافه، اذ ومن خلالها يستطيع البنك المركزي العراقي التأثير على الاداء المالي للمصارف التجارية عن طريق التأثير على السيولة المصرفية واسعار الفائدة للآجال القصيرة في السوق النقدية من خلال الادارة الجيدة للسيولة باستخدام مزادات بيع وشراء الاوراق المالية، ومن الجدير بالذكر ان قانون البنك المركزي العراقي الجديد رقم (56) لسنة 2004، اشار الى ضرورة اخذ اتجاها جديدا في ممارسة هذه الاداة وتطبيقها فعلا فانه يمكن للسلطة النقدية ان تقوم بعمليات السوق المفتوحة مع المصارف التجارية المرخصة او مع المصارف التي تحمل اجازات صادرة من البنك المركزي بالبيع او الشراء الفوري والمباشر للأوراق المالية الصادرة من قبله او من قبل الحكومة،(حبي، 2013: 89).

الا ان ما يلاحظ على عمليات السوق المفتوحة في الاقتصاد العراقي انها مازالت متواضعة، وذلك يعود الى اسباب عديدة منها: هو ان المصارف التجارية تشكل نسبة مرتفعة من حاملي الحوالات اي بمعنى انها تمتلك ادخارات كبيرة تستثمرها عن طريق الاحتفاظ بهذه الحوالات، ذلك يعني زيادة رقابة السلطة النقدية وسيطرتها على السيولة المصرفية من جهة، مع وجود مؤسسات كثيرة تقوم بمنح القروض الى كافة فئات المجتمع من جهة اخرى، لكنها فقدت العديد من الاهداف منها رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، (الفهداوي، 2020: 57)، ويوضح الجدول (2) تطور عمليات السوق المفتوحة في الاقتصاد العراقي للمدة (2006- 2020)، والجدول رقم (2) يوضح تطور عمليات السوق المفتوحة ومعدل تغيرها السنوي في العراق خلال مدة الدراسة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (2): 465-483
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.2.28

الجدول (2): عمليات السوق المفتوحة ومعدل التغير السنوي في العراق للمدة (2006-2020)
(المبلغ بالمليار)

السنوات	عمليات السوق المفتوحة (1)	معدل التغير السنوي% (2)
2006	30227	----
2007	20054	– 33.66
2008	30861	53.91
2009	39770	28.87
2010	42320	6.41
2011	46563	10.02
2012	56724	21.82
2013	62067	9.41
2014	61452	– 0.99
2015	52721	– 14.20
2016	39893	– 24.33
2017	50219	25.88
2018	56088	11.68
2019	59764	6.56
2020	62754	5.01

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث للمدة (2006- 2020)

والشكل (2) يوضح تطور عمليات السوق المفتوحة في العراق خلال مدة الدراسة.

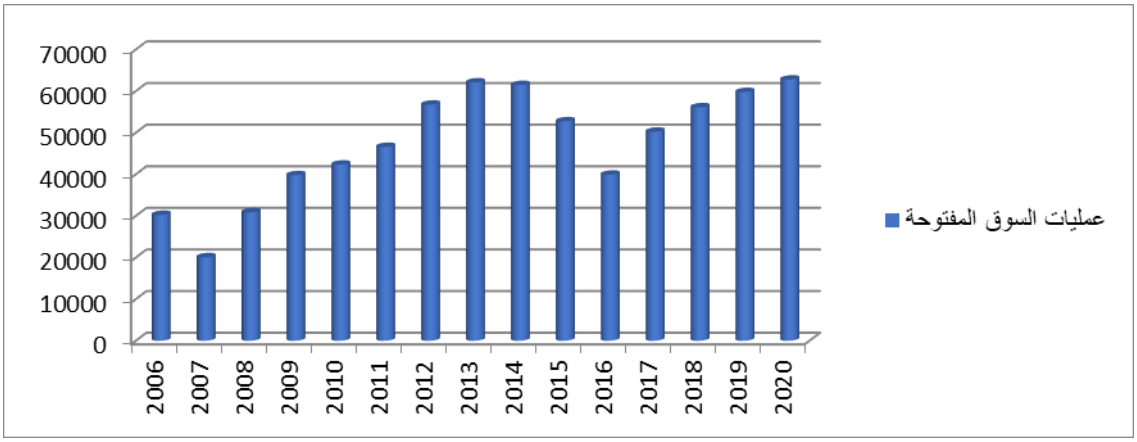

الشكل (2): تطور نسب عمليات السوق المفتوحة في العراق للمدة (2006- 2020).

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول (2).

يتضح من الجدول رقم (2) والشكل رقم(2) يلاحظ ان عمليات السوق المفتوحة المتمثلة بنافذة بيع العملة قد بلغت (30227) مليار دينار في عام 2006، واستمرت عمليات السوق

المفتوحة في الارتفاع لتبلغ اعلى مستوى لها في عام 2013 اذ بلغت (62067) مليار دينار، الا ان هذه العمليات انخفضت في عام 2014 لتسجل (61452) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (0.99–)، لتواصل بذلك انخفاضها لتصل الى (39893) مليار دينار عام 2016، نتيجة تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمتين كبيرتين اثرت عليه بشكل كبير، اولها تعرض العراق الى هجوم ارهابي كبير من قبل عصابات داعش الارهابية، وسقوط مدن كبرى بيد التنظيم الارهابي تحتوي على مؤسسات نقدية ومالية مهمة منها مدينة الموصل وفرع البنك المركزي فيها، والانهيار المفاجئ والسريع لأسعار النفط عالميا مما انعكس ذلك على الميزانية العامة للدولة، واستمرت بالانخفاض حتى عام 2017، ثم عاودت الارتفاع عام 2018 لتبلغ (56088) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (11.68)، وذلك نتيجة تحسن الوضع الامني بعد استعادة الدولة تلك المدن وطرد التنظيمات الارهابية من جهة، ومن ناحية اخرى استعادة اسعار النفط عالميا عافيتها لترتفع محققة بذلك زيادة حصيلة الايرادات النفطية والتي ترفد عمليات السوق المفتوحة بالعملة الاجنبية، لتستمر في الارتفاع ايضا في عامي (2019-2020)، لتسجل (62754) مليار دينار ومعدل تغير (5.01%) في عام 2020.

3. **نسبة الاحتياطي النقدي القانوني: Statutory cash reserve ratio**: ان السيطرة على السيولة في الاجل القصير تعد من اهم تدابير سياسة الاستقرار التي تسعى اليها السياسة النقدية، وان تحقيق هدف خفض التضخم سواء كان ذلك في الاجل القصير او المتوسط يتطلب السيطرة على متطلبات السيولة وان الحد الادنى للسيطرة على السيولة في ظرف مثل الاقتصاد العراقي هي نسبة الاحتياطي القانوني، (حبي، 2013: 96).

وفي كانون الاول عام 2004 تم تحديد متطلبات (الاحتياطي النقدي القانوني) من قبل السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي بنسبة (25%) من مجموع الوداع بغض النظر عن طبيعتها، على ان يحتفظ المصرف بنسبة (20%) من ودائعه لدى البنك المركزي وما نسبته (5%) في خزائنه، وذلك لتنفيذ السياسة النقدية ولتفادي السحب المفاجئ من قبل العملاء وكذلك لسحب جزء من السيولة المالية العالية في السوق النقدي التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، وبقت هذه النسبة ثابتة دون تغير من عام 2004 حتى عام 2009، وتنفيذا للسياسة النقدية قام البنك المركزي في عام 2010 بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني مرتين في محاولة منه للتأثير على مناسيب السيولة وتشجيع الاستثمار وتحفيز المصارف على التوجه نحو اقتصاد السوق، حيث انخفضت النسبة من (25%) الى (20%) وبعد ذلك الى (15%) على جميع الودائع المصرفية سواء كانت ودائع حكومية او قطاع خاص، وبذلك يحتفظ بما نسبته (10%) لدى البنك المركزي العراقي و(5%) يحتفظ بها في خزائن المصرف، مما يزيد من السيولة المصرفية وتزداد بذلك قدرتها على منح القروض وزيادة نسبة الاستثمار،(الشيباني، 2018: 169)، والشكل رقم (3) يوضح الاحتياطي النقدي القانوني ومعدل تغيره السنوي في العراق خلال مدة الدراسة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (2): 465-483
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.2.28

الجدول (3): الاحتياطي النقدي القانوني ومعدل التغير في العراق للمدة (2006- 2020).
(مليار دينار)

السنوات	الاحتياطي النقدي القانوني (1)	معدل التغير السنوي % (2)	نسبة الاحتياطي النقدي القانوني % (3)
2006	6192	----	25
2007	12084	95.16	75
2008	19993	65.45	75
2009	9416	- 52.90	50
2010	7155	- 24.01	45
2011	7814	9.21	15
2012	8624	10.37	15
2013	9626	11.62	15
2014	10576	9.87	15
2015	9390	- 11.21	15
2016	8707	- 7.27	15
2017	6505	- 25.29	15
2018	10409	60.02	15
2019	9580	- 7.96	
2020	9340	- 2.50	

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2006- 2020).

والشكل رقم (3) يوضح تطور الاحتياطي النقدي القانوني في العراق خلال مدة الدراسة.

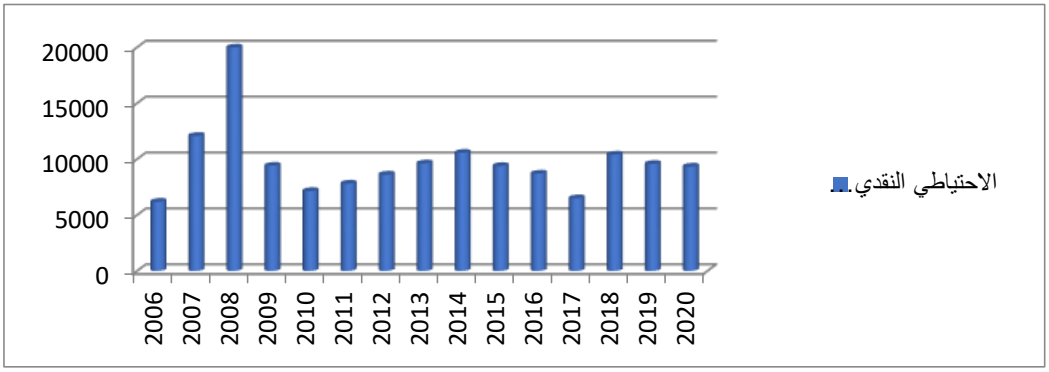

الشكل (3): مراحل تطور الاحتياطي النقدي القانوني في العراق للمدة (2006- 2020).

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول رقم (3)

ويلاحظ من الجدول رقم (3) والشكل رقم (3) ان ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني للأعوام (2006- 2008)، كان بسبب ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية، مما يعكس الاهمية الكبيرة والحساسة للودائع الحكومية في المصارف التجارية، حيث تشكل هذه الودائع نسبة

كبيرة من الودائع الاخرى لدى الجهاز المصرفي، ثم اخفض مقدار الاحتياطي النقدي القانوني بعد ذلك بمستويات متفاوتة حتى عام 2014، وذلك بسبب اتباع السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية اذ تم تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي ابتداءً من عام 2011، في المقابل نلاحظ زيادة مقدار نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ليصل الى (10576) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (9.87%) في عام 2014، وهو اعلى مقدار، اذ يعكس ذلك زيادة رغبة المدخرين في التوجه نحو المصارف لاستثمار اموالهم، اما بالنسبة للأعوام (2015-2017) فيظهر بوضوح انخفاض مقدار نسبة الاحتياطي القانوني حيث بلغ (6505) مليار دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (25.29- %) في عام 2017 وهو اقل مقدار، وذلك نتيجة احتلال عصابات (داعش) الارهابية عدد من المدن والمحافظات العراقية والانخفاض السريع والمفاجئ لأسعار النفط عالميا مما انعكس ذلك على انخفاض الإيرادات النفطية والذي ادى بدوره الى ضعف ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي نتيجة الانخفاض المتوقع في مناسيب السيولة المصرفية، وعلى الرغم من ان البنك المركزي قد ثبت نسبة الاحتياطي القانوني عند (15%) الا ان مقداره ارتفع الى (10409) مليار دينار عام 2018، نتيجة تحسن الظروف الامنية واستعادت الدولة للمدن المحتلة وتوجه الجمهور الى المصارف التجارية للاستثمار عن طريق الايداعات وارتفاع حصيلة الايرادات النفطية نتيجة ارتفاع اسعار النفط عالميا، لكنه سرعان ما سجل انخفاضا سريعا في عام(2019-2020) بسبب انتشار فايروس كورونا (COVID-19)، وانخفاض اسعار النفط عالميا نتيجة الجائحة والتوقف شبة التام للحياة الاقتصادية والتجارية في الاشهر الاولى من الوباء، مما ادخل معظم دول العالم بأزمات مالية حادة القت بضلالها على الاقتصاد العالمي وكان للاقتصاد العراقي النصيب الاكبر نتيجة الاغلاق وتوقف المصانع العاملة الكبرى وانخفاض الطلب على النفط مما ادى الى انخفاض اسعاره وانحساره الى مستويات متدنية، وادى ذلك الى انخفاض الايرادات في الموازنة العامة، ليؤدي ذلك الى انخفاض نسبة الاحتياطي النقدي في البنك المركزي العراقي الى (9580) وبمعدل تغير سنوي بلغ (7.96 -)، ليستمر في الانخفاض نتيجة استمرار الجائحة ليصل الى (9340) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (2.50- %)

ثالثاً. مؤشر الربحية: يعد مؤشر الربحية من المؤشرات المميزة لأداء المؤسسات المالية والمصرفية، اذ يوضح مدى كفاءة وفاعلية استخدام الادارة لأموال المصرف، ولا تقتصر اهميتها على الادارة في المصارف فقط بل تستقطب المودعين والملاك والمقرضين، فالأرباح التي تتحقق عنها تعد عامل مهم من العوامل التي تؤثر على ثروة المودعين، (حسين، 2020: 167) وهذه المؤشرات كالتالي (Caliskan & Lecuna, 2020: 162):

أ. **نسبة العائد على الموجودات:** ويعرف ايضا بالعائد على الاستثمار وذلك لأنه مقياس لربحية كافة استثمارات المصرف القصيرة والطويلة الاجل، وان ارتفاع هذه النسبة يدل على الكفاءة العالية لسياسات الادارة الاستثمارية والتشغيلية (عبد الرحيم، عبد الوافي، 2019: 30).

ومن الجدول نلاحظ ان اعلى نسبة كانت لدى المصرف الاهلي العراقي في عام 2007 بواقع بلغت نسبته نحو (15.6%) وذلك بسبب ارتفاع صافي الارباح للمصرف مقارنة بأجمالي الموجودات، وان أدنى نسبة تحققت في ذات المصرف كانت في عام 2015 وبنسبة (0.3%) وذلك بسبب تداعيات نتائج الحرب مع داعش والتي على أثرها انخفضت ارباح المصرف.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (2): 465-483
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.2.28

اما اعلى نسبة تحققت في مصرف اشور الدولي كانت في عام 2007 بنسبة بلغت نحو (6.2%) وذلك بسبب ارتفاع الارباح مقارنة بعام 2006، ارتفاع الارباح الى نحو (5) مليار دينار في عام 2007 مقارنة بعام 2006 التي كان الربح فيه لا يتجاوز المليار دينار، وفي المقابل فان ادنى نسبة تحققت في عام 2014 بنحو (0.6%) لنفس السبب الذي تعرض له مصرف الاهلي، فضلا عن انخفاض ارباح المصرف من (14) مليار دينار في عام 2013 الى نحو قرابة (3) مليار في عام 2014 بسبب سحب العملاء ودائعهم لدى المصرف نتيجة سيطرة التنظيمات الارهابية على بعض مدن البلاد وانخفاض الثقة بالجهاز المصرفي العراقي.

وبخصوص مصرف الاستثمار العراقي فان اعلى نسبة عائد على الموجودات قد تحققت في عام 2007 بنسبة بلغت نحو (5.8%) بسبب ارتفاع الايرادات الاجمالية للمصرف الى نحو (19) مليار دينار بعدما كانت نحو (13) مليار دينار في عام 2006، اما أدنى نسبة تحققت في عام 2012 بواقع نسبة بلغت (0.3%) بسبب انخفاض صافي الربح الى نحو مليار دينار بعدما كان يبلغ نحو قرابة (10) مليار دينار في عام 2011، فضلا عن ارتفاع الموجودات الى نحو (378) مليار دينار مقارنة بعام 2011 الذي بلغ نحو (327) مليار دينار.

وفي المتوسط فان النسب جاءت متقاربة للمصارف الثلاثة بواقع (3.2% و3.8% و3.2%) على التوالي وهذه تعكس مدى تقارب ادارات المصارف التجارية بشكل عام في العراق، كونها تعمل في بيئة غير جاذبة للاستثمارات، بمعنى حجم المخاطر كبيرة وعلى ما تقدم فان ارباح المصارف تقل نتيجة لضعف حجم القروض الممنوحة مقارنة بالموجودات والاموال التشغيلية التي تذهب الى المصارف، والجدول رقم (4) يوضح نسبة العائد على الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة في القطاع المصرفي العراقي.

الجدول (4): نسبة العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة خلال المدة (2006-2020)

السنة	المصرف الاهلي العراقي %	مصرف اشور الدولي %	مصرف الاستثمار العراقي %
2006	3.4	3.2	3.1
2007	15.6	6.2	5.8
2008	4.2	4.8	4.7
2009	5.9	5.7	2.2
2010	1.0	4.9	3.6
2011	1.2	4.4	3.0
2012	4.0	5.8	0.3
2013	2.4	4.2	5.1
2014	1.1	0.6	5.1
2015	0.3	4.3	3.1
2016	4.0	3.9	1.7
2017	0.4	3.5	0.6
2018	1.5	1.0	6.4
2019	1.4	1.4	3.2
2020	2.2	3.1	0.8
المتوسط العام %	% 3.2	% 3.8	% 3.2

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (2): 465-483
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.2.28

المصدر: النسب من استخراج الباحثين بالاعتماد على بيانات المصارف في الحسابات الختامية لسنوات (2006-2020) المنشورة على المواقع الالكترونية للمصارف عينة البحث.

والشكل رقم (4) يوضح نسبة العائد على الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة في القطاع المصرفي العراقي.

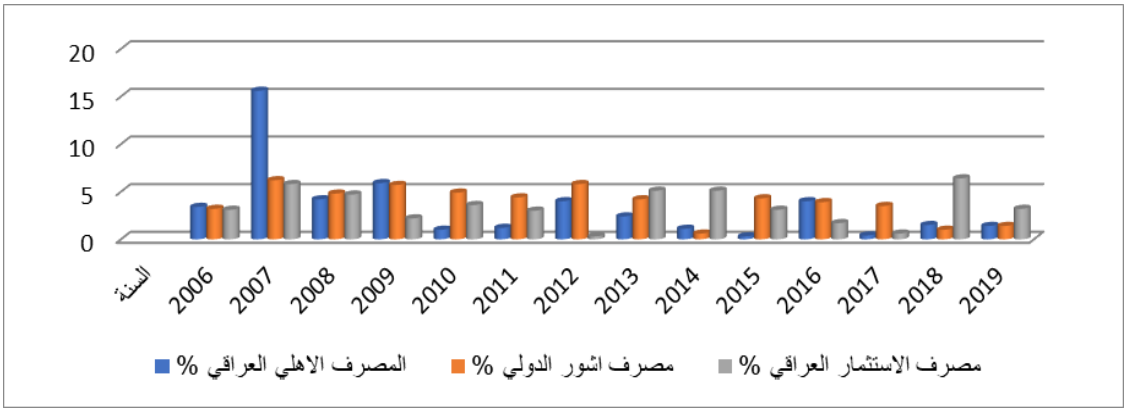

الشكل (4): نسبة العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة خلال المدة (2006-2020)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول رقم (4).

ب.نسبة العائد على حق الملكية ROE: ان الهدف من هذا المؤشر هو قياس العائد الذي يتم تحقيقه من قبل الادارة حين يتم توظيف الاموال، وهنا اذا كان المؤشر مرتفع دل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المصارف التجارية، بينما تشير النسبة المنخفضة إلى اعتماد المصرف على تمويلا متحفظا بالقروض، والجدول التالي يوضح بان اعلى نسبة تحققت في مصرف الاهلي العراقي بنسبة عائد على حق الملكية بلغت (28.6%) عام 2007 مقارنة بأعلى نسبة تحققت في مصرف اشور والاستثمار العراقي في عام 2007 بنسبة (16% و14.2%) على التوالي، ونلاحظ ايضا من الجدول (5) والشكل (5) بان اعلى نسبة في المتوسط قد حققها مصرف اشور الدولي مقارنة بمصرفي الاهلي والاستثمار، واستنادا الى ما سبق فان مصرف اشور قد حقق اعلى كفاءة في توظيف امواله، لاسيما وان حجم ارباحه كانت مرتفعة خلال مدة الدراسة، مقارنة بالمصرفين الاخرين. ويلاحظ ان أدنى نسبة قد سجلها مصرف اشور كانت اعلى من أدنى نسبة قد تم تسجيلها من قبل مصرفي الاهلي والاستثمار، والجدول رقم (5) يوضح نسبة العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة في العراق.

الجدول (5): نسبة العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة خلال المدة (2006-2020)

السنة	المصرف الاهلي العراقي %	مصرف اشور الدولي %	مصرف الاستثمار العراقي %
2006	5.5	3.9	10.1
2007	28.6	16.0	14.2
2008	9.5	13.2	8.3
2009	10.7	13.2	3.6
2010	2.0	9.0	7.0
2011	2.2	8.8	4.8

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (2): 465-483
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.2.28

السنة	المصرف الاهلي العراقي %	مصرف اشور الدولي %	مصرف الاستثمار العراقي %
2012	8.8	9.2	0.5
2013	7.8	6.4	9.4
2014	2.6	1.1	10.1
2015	0.8	7.4	6.2
2016	8.1	5.8	3.5
2017	0.9	5.0	1.4
2018	3.0	1.7	13.7
2019	3.5	2.3	6.6
2020	6.4	5.4	1.7
المتوسط العام %	% 6.6	% 7.2	% 6.7

المصدر: النسب من استخراج الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف في الحسابات الختامية لسنوات (2006-2020) المنشورة على المواقع الالكترونية للمصارف عينة البحث.

والشكل رقم (5) يوضح نسبة العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة في العراق.

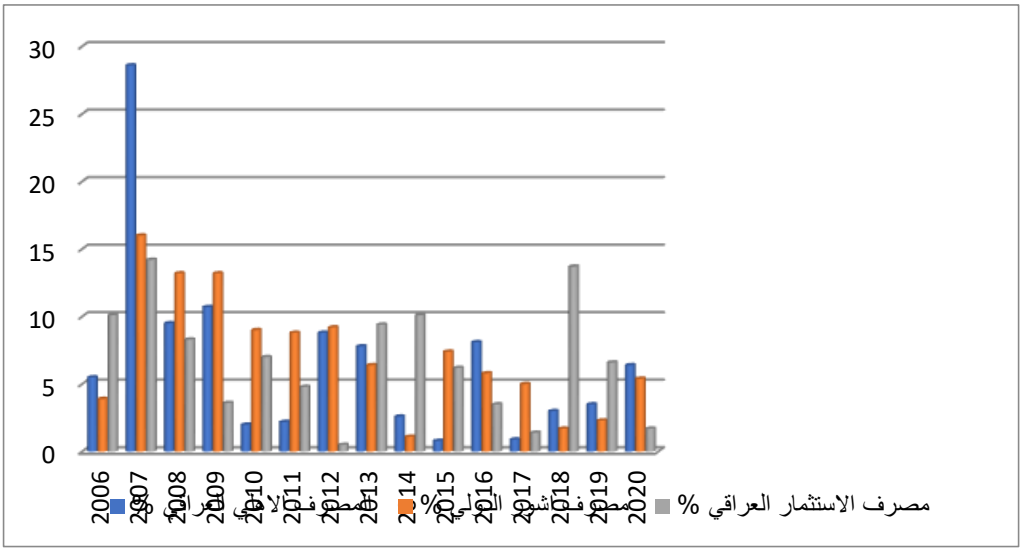

الشكل (5): نسبة العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة خلال المدة (2006-2020)

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول رقم (5).

ج. **نسبة استخدام الموجودات:** وتستخدم لقياس كفاءة إدارة الأصول وسياسة إدارة محفظة الموجودات في المصارف التجارية، وعند ارتفاع الموجودات المربحة المتمثلة بالقروض ذات المردودات العالية ترتفع نسبة تلك الموجودات وتنخفض بانخفاض كميتها، ويوضح الجدول رقم (6) والشكل رقم (6) يبين مؤشر هذه النسبة للمصارف عينة الدراسة، وكما يلي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (2): 465-483
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.2.28

الجدول (6): نسبة العائد على استخدام الموجودات للمصارف عينة الدراسة خلال المدة (2006-2020)

السنة	المصرف الاهلي العراقي %	مصرف اشور الدولي %	مصرف الاستثمار العراقي %
2006	8.6	43.6	8.0
2007	14.4	18.7	14.5
2008	11.5	10.5	13.8
2009	6.8	11.4	7.2
2010	6.8	11.1	8.0
2011	6.9	11.5	6.3
2012	8.5	10.3	5.0
2013	6.0	8.5	7.8
2014	6.1	7.5	8.4
2015	3.9	8.1	7.4
2016	5.5	9.1	4.9
2017	6.7	3.6	3.7
2018	3.0	2.4	2.2
2019	4.8	3.8	2.2
2020	5.1	16.7	2.8
المتوسط العام %	% 6.9	% 11.7	% 6.8

المصدر: النسب من استخراج الباحثين بالاعتماد على بيانات المصارف في الحسابات الختامية لسنوات (2006- 2020) المنشورة على المواقع الالكترونية للمصارف عينة البحث.

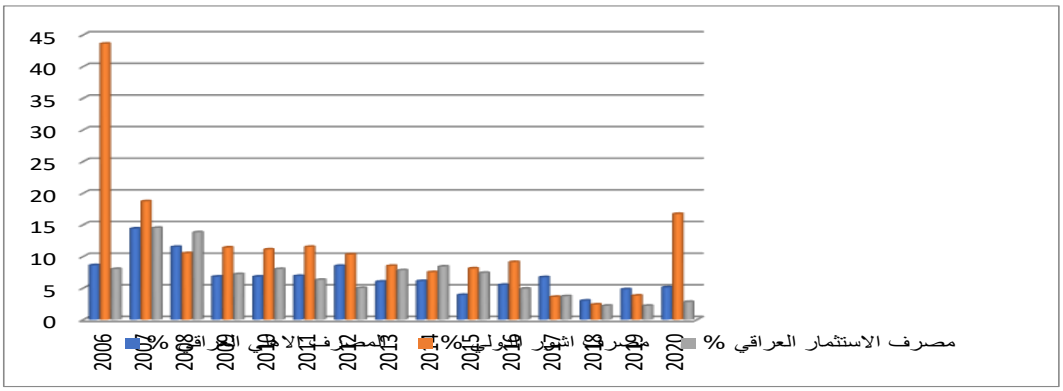

الشكل (6): نسبة العائد على استخدام الموجودات للمصارف عينة الدراسة خلال المدة (2006-2020).

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول (6).

نلاحظ من الجدول رقم (6) والشكل رقم (6) ان افضل نسبة في المتوسط كانت من نصيب مصرف اشور الدولي (11.7%) خلال مدة الدراسة، ويؤشر ذلك على وجود ايراد متحقق بشكل جيد نسبة الى اجمالي الموجودات في المصرف، لاسيما خلال المدة (2015-2020) التي حقق فيها

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (2): 465-483
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.2.28

مصرف اشور اتجاه تصاعدي في حجم الموجودات لديه، اما مصرفي الاهلي والاستثمار العراقي فان نسبتها في المتوسط كانت متقاربة الى حد كبير بواقع (6.9% و6.8%) على التوالي، وهذا يعكس مدى تقارب الافكار لمجلس ادارة المصرفين من حيث توظيف اموال الموجودات والحصول على الايرادات المناسبة.

المبحث الثالث: تحليل ادوات السياسة النقدية وتأثيرها على الربحية في المصارف عينة الدراسة

تذبذبت نسب الربحية للمصارف التجارية العاملة في العراق خلال المدة (2006-2020) وذلك بسبب التذبذب الذي شهده حجم الاصول نتيجة لانخفاض فقرة الموجودات الاخرى لدى المصارف التي قامت بعمليات التسوية واعادة تقييم لأصولها،، واحداث العمليات الارهابية المتمثلة بسيطرة تنظيم (داعش) على المدن العراقية 2014، واحداث الازمة الصحية (جائحة كورونا) 2020، والتي اثرت بشكل مباشر على ربحية المصارف التجارية بشكل عام، والمصارف عينة الدراسة بشكل خاص، وفيما يلي بيان تأثير ادوات السياسة النقدية على الربحية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020):

الجدول (7): تأثير ادوات السياسة النقدية على الربحية لدى المصارف عينة البحث للمدة (2006-2020)

المصرف السنة	سعر اعادة الخصم %	عمليات السوق المفتوحة نسبة التغير السنوي %	نسبة الاحتياطي النقدي القانوني %	ربحية مصرف الاهلي العراقي %	ربحية مصرف اشور الدولي %	ربحية مصرف الاستثمار العراقي %
2006	16	-----	25	5.854	12.954	7.094
2007	20	– 33.66	75	9.555	13.695	11.549
2008	16.75	53.91	75	8.455	9.550	8.961
2009	8.83	28.87	50	7.850	10.161	4.425
2010	6.25	6.41	45	3.288	8.372	6.248
2011	6	10.02	15	3.490	8.303	4.837
2012	6	21.82	15	7.151	8.515	1.990
2013	6	9.41	15	5.435	6.406	7.474
2014	6	– 0.99	15	3.297	3.118	7.766
2015	6	– 14.20	15	1.727	6.660	5.614
2016	4.33	– 24.33	15	5.919	6.311	3.369
2017	4	25.88	15	2.530	4.349	1.967
2018	4	11.68	15	2.403	1.692	0.816
2019	4	6.56	15	3.293	2.532	4.025
2020	4	5.01	15	4.619	8.440	1.818
المعدل العام				4.991	7.403	5.169

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية لسنوات (2006-2020) ومؤشرات المصارف احتسبت من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات المصارف في الحسابات الختامية لسنوات (2006-2020).

نلاحظ من الجدول (7) ان نسب الربحية لدى المصارف الثلاثة منخفضة الى حد ما، وذلك لعدة عوامل كالأزمات المالية والعسكرية والصحية – المذكورة انفا – بالإضافة الى ضعف ثقة الافراد بالجهاز المصرفي على الرغم من السياسة التوسعية التي كان يبديها البنك المركزي في اغلب سنوات الدراسة، من خلال زيادة بيع العملة في السوق المفتوحة وخفض نسبة اعادة الخصم والاحتياطي القانوني، بالتالي كل هذه العوامل وغيرها ادت الى انخفاض الربحية التجارية، وبقيت ارباح المصارف تأتي بشكل مباشر من عملية الدخول في نافذة بيع العملة واستبدال العملات الاجنبية بالدينار او بالعكس، فضلا عن وجود بعض العمليات الاستثمارية والتوظيف للموجودات بشكل جيد لتحقق الارباح الاعتيادية للمصارف عينة الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. ان السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي، قد بذلت جهود كبيرة بهدف دعم الجهاز المصرفي، لكنه مازال يعاني من ضعف وعدم مواكبته لتطور الجهاز المصرفي العالمي.
2. ان حصول البنك المركزي العراقي على الاستقلالية التامة بموجب قانونه الجديد رقم (56) لسنة 2004، مكنه من تحقيق اهداف عديدة، منها السيطرة على معدلات التضخم وخفضها، والاستقرار النقدي، واستقرار سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي.
3. ان نسبة العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث وفي المتوسط جاءت متقاربة بواقع (3.2% و3.8% و3.2%) على التوالي وان هذه يعكس مدى تقارب ادارات المصارف التجارية بشكل عام في العراق، كونها تعمل في بيئة غير جاذبة للاستثمارات.
4. ان اعلى نسبة عائد على حق الملكية تحققت خلال مدة الدراسة في مصرف الاهلي العراقي بلغت (28.6%) مقارنة بأعلى نسبة تحققت في مصرف اشور والاستثمار العراقي بنسبة (16% و14.2%) على التوالي، وهذا يعطي مصرف الاهلي العراقي افضلية في جذب العملاء بسبب الارباح التي يحصل عليها العملاء نتيجة ايداع اموالهم في المصرف.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة تنفيذ السياسة النقدية بشكل مدروس تلافيا لحدوث الاخطاء عند قيامها بإصدار قوانين وتعليمات تلزم المصارف التجارية بموجبها بتنفيذ سياسة معينة.
2. ضرورة قيام البنك المركزي بالاهتمام في تنشيط القطاع المصرفي، وتوسيعه بما يخدم بناء بنية تحتية مصرفية متكاملة تواكب اهم التطورات التي تطرأ على النظام المصرفي العالمي.
3. المحافظة على استقلالية البنك المركزي التي اكتسبها بموجب قانونه رقم (56) لسنة 2004 وعدم جعلها عرضة للتأثيرات والضغوط السياسية بصورة مباشرة او غير مباشرة.
4. ضرورة تقيد المصارف التجارية بالتعليمات التي تصدرها السلطة النقدية بما يخص الاحتياطيات النقدية ومنح الائتمان، وضرورة الاحتفاظ باحتياطيات مناسبة لمواجهة الازمات الاقتصادية الطارئة والمفاجئة وسحوبات المودعين.

5. على المصارف التجارية اتباع نظام انذار مبكر لأي ازمات اقتصادية، باستخدام ما يتوفر من ارصدة وبيانات، والحفاض على مستوى مناسب من الاستقرار النقدي.
6. ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، وبما يتفق مع تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وضرورة ادخال البرمجيات والتقنيات الحديثة عند رسم وصياغة تلك الاهداف الخاصة بهذه السياسات.
7. ضرورة العمل على اجراء المزيد من البحوث والدراسات، حول موضوع السياسة النقدية واثرها على الاداء المالي للمصارف التجارية، للتحقق من مدى تأثير هذه السياسة على الاداء المالي لهذه المصارف، الامر الذي سيساعد على المساعدة في عملية صنع القرار الاقتصادي السليم والمناسب لأجواء الاقتصاد العراق، مما ينعكس بشكل ايجابي على السياسات الاقتصادية والمالية المستقبلية التي سوف تطبق في الاقتصاد العراقي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. البكري، مصطفى جواد كاظم، أثر المضاعف النقدي في الاقتصاد العراقي، بحث منشور، جامعة بابل، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 9، العدد 39، العراق، 2020.
2. البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات (2006- 2020).
3. الجنابي، هيل عجمي، النقود والمصارف والنظريات النقدية، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان، 2014.
4. حبي، ميساء سعد جواد، دور السياسة النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفين رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2013.
5. حداد، هذلول، أكرم، مشهور، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2008.
6. الدعمي، عباس كاظم، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010
7. الشيباني، فاضل كريعة كزار، السياسة النقدية وأثرها على التضخم في العراق بعد عام 2003، كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعية، مجلة كلية مدينة العلم، المجلد 10، العدد 2، العراق، 2018.
8. العبيدي، عمر محمود عكاوي، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة (1980-2007)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2009.
9. الفهداوي، مهند سليمان داود سليمان، السياسة النقدية وأثرها على سيولة المصارف التجارية في العراق للمدة (2005- 2018) رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، العراق،2020.
10. المعالي، علي جابر عبد الحسين، وبلاو، حيدر حميد، وعبد، مقداد جاسم، أثر السياسة النقدية في حجم الائتمان المصرفي الزراعي في العراق للمدة (2000-2014)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، المجلد 8، العدد 1، العراق، 2018.

11. راضي، حسن هادي كهو، سياسات تمويل رأس المال العامل وانعكاساتها على الرحية المصرفية، مجلة اهل البيت، العدد 28، كربلاء، 2018.
12. ابو زعيتر، باسل جبر حسن، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين، 2006.
13. طقطق، محمد جمال، ومعلا، سلمان، ووالي، رنا محمد علي، اثر التضخم في ربحية المصارف التجارية الخاصة، مجلة جامعة حماه، المجلد 3، العدد 4، سوريا، 2020.
14. عبيدة، هبه، أثر عناصر المزيج التسويقي المصرفي على ربحية المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 42، العدد 2، سوريا، 2020.
15. حسين، احمد عباس، تقييم الاداء المالي للمصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية دراسة تحليلية، مجلة ميسان لدراسات الاكاديمية، العدد 39، 2020.
16. عبد الرحيم، عينوش، عبد الوافي، دحماني، تقييم الاداء المالي في شركات التأمين، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة اكلي محند او الحاج، الجزائر، 2019.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Caliskana, M. T., & Lecunab, H. K. S., (2020), The Determinants of Banking Sector Profitability in Turkey1, 2. Business and Economics Research Journal, 11(1), 161-167.
2. Holm, M. B., Paul, P., & Tischbirek, A., (2021), The transmission of monetary policy under the microscope. Journal of Political Economy, 129(10), 2861-2904.